

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ٩٨

الخميس ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد

زينسو (بنن).

البند ١١٥ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ي) تعيين قضاة المحكمة الاستئناف التابعة للأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/66/682)

تقرير مجلس العدل الداخلي (A/66/664)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): كما هو مبين في الوثيقة A/66/682، ونظراً لأن مدة عضوية القضاة جان كورتيل وكماجت سينغ غاروال ومارك بي بينتر من المقرر أن تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، سيكون من الضروري خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة تعيين ثلاثة قضاة في محكمة الاستئناف لملء الشواغر الناجمة عن ذلك. ووفقاً للفقرة ٤ من المادة ٣ من النظام الأساسي لمحكمة الاستئناف، سيعمل القضاة فترة مدتها سبع سنوات تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفقات الأمم المتحدة

(A/66/668/Add.4)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل الشروع في تناول البنود المدرجة في جدول أعمالنا، أود، تمشياً مع الممارسة المتبعة، أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/66/668/Add.4، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/66/668/Add.3، قامت بالآو بتسديد المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما يقل عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحاطت علماً على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة

A/66/668/Add.4؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



في محكمة الاستئناف. وسوف يستمر الاقتراع أيضا، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، إلى أن يحصل العدد المطلوب من المرشحين لمقاعد القضاة المطلوب شغلها في محكمة الاستئناف، في اقتراع واحد أو أكثر، على أغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والمصوتين.

ووفقا للممارسة المتبعة، إذا بات من الضروري في حالة تعادل الأصوات تحديد المرشح الذي سينتخب أو الذي سيخوض الجولة التالية من الاقتراع المقيد، سيجرى اقتراع خاص مقيد يقتصر على المرشحين الحاصلين على عدد متساوي من الأصوات.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تشرع الجمعية العامة الآن في انتخاب القضاة الثلاثة لمحكمة الأمم المتحدة للاستئناف.

والمرشحون الذين تظهر أسماؤهم في بطاقات الاقتراع هم وحدهم المؤهلون للانتخاب. ويرجى من الممثلين الذين يرغبون في التصويت لمرشحين وضع علامة (X) إلى جانب أسمائهم على بطاقات الاقتراع. ولا يجوز لأي ممثل أن يصوت لأكثر من ثلاثة مرشحين للتعيين في محكمة الاستئناف.

ستجري الانتخابات وفقا للنظام الداخلي ذي الصلة للجمعية العامة. لذلك، ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، سيجري الانتخاب بالاقتراع السري ولن يكون هناك ترشيحات.

قبل أن نبدأ عملية التصويت أود أن أذكر الأعضاء بأنه، عملا بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقاطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة إجراء التصويت. وبالإضافة إلى ذلك، لن توزع

وكما هو مبين أيضا في الوثيقة A/66/682، وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لمحكمة الاستئناف، تعين الجمعية العامة القضاة بناء على توصية مجلس العدل الداخلي وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٢. ولا يجوز أن ينتمي قاضيان إلى جنسية واحدة.

وترد أسماء المرشحين الموصى بتعيينهم في محكمة الاستئناف في الوثيقة A/66/682، وترد النبذ العامة في الوثيقة A/66/664.

ولكي يكون الشخص مؤهلا للتعيين قاضيا، تقتضي الفقرة ٣ من المادة ٣ من النظام الأساسي لمحكمة الاستئناف أن يكون الشخص على خلق رفيع وأن يكون لديه ١٥ عاما على الأقل من الخبرة القضائية في مجال القانون الإداري، أو ما يعادلها في واحد أو أكثر من النظم القضائية الوطنية.

كما تنص الفقرة ٤ من المادة ٣ من النظام الأساسي لمحكمة الاستئناف على أن يعين قضاة محكمة الاستئناف لفترة واحدة مدتها سبع سنوات غير قابلة للتجديد.

ويقترح في الوثيقة A/66/682 أن تشرع الجمعية العامة في تعيين قضاة محكمة الاستئناف عن طريق الانتخاب، مع مراعاة الفقرة ٥٨ من قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٣، الذي دعت فيه الجمعية، الدول الأعضاء إلى المراعاة الواجبة للتوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين لدى انتخابها قضاة محكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف.

وما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على الاقتراح؟
تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): ووفقا للممارسة المتبعة في الجمعية العامة، سيعتبر المرشحون الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وأغلبية أصوات الحاضرين والمصوتين منتخبين، وبالتالي معينين من قبل الجمعية العامة

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:

روزالين م. تشامان (الولايات المتحدة الأمريكية): ١١٢

ريتشارد لوسيك (ساموا): ٩٧

جان كورتال (فرنسا): ٩٤

موزس شينهينغو (زمبابوي): ٧٨

أليساندرا غريسانو (رومانيا): ٦٤

فاغن بروس يونس (الدانمرك): ٤٧

جرى تعيين السيدة روزالين م. تشامان (الولايات المتحدة الأمريكية) و السيد جان كورتال (فرنسا) والسيد ريتشارد لوسيك (ساموا) حسب الأصول، قضاة في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف، لفترة ولاية مدتها سبعة أعوام تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، بعد حصولهم على الأغلبية المطلوبة وأكبر عدد من الأصوات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أغتنم هذه الفرصة، باسم الجمعية العامة، لأتقدم إلى القضاة، بالتهاني على تعيينهم، كما أشكر فارزي الأصوات على جهودهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ي) من البند ١١٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

مشروع القرار (A/66/L.37)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة نظرت في هذا البند في مناقشة مشتركة مع بندي جدول الأعمال ١٤ و ١١٧، والبند الفرعي (أ) من بند جدول الأعمال ١٢٣، في جلستها العامة الثانية والسبعين التي

بطاقات الاقتراع إلا على الممثلين الذين يجلسون مباشرة خلف اللوحة التي تحمل اسم البلد.

نبدأ الآن عملية التصويت. أرجو أن يبقى الأعضاء في مقاعدهم إلى أن يتم جمع كل البطاقات.

يجري الآن توزيع بطاقات الاقتراع. أرجو من الممثلين الراغبين في التصويت للمرشحين وضع علامة (X) إلى جانب أسمائهم على بطاقات الاقتراع.

وأود أن أذكر الممثلين بأنه لا يجوز لهم التصويت لأكثر من ثلاثة مرشحين للتعين في محكمة الاستئناف. وستعتبر بطاقة الاقتراع لاغية إذا وضعت علامة (X) أمام أكثر من ثلاثة أسماء للتعين في المحكمة.

بدعوة من الرئيس بالنيابة، تولى فرز الأصوات كل من السيدة كاميس (بروني دار السلام) والسيدة دانيال (بوتسوانا) والسيد كونز (سويسرا) والسيدة غريغن (ليتوانيا) والسيد أديجولا (نيجيريا) والسيدة ريس (هندوراس).

أجري تصويت بالاقتراع السري.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٤٠ واستؤنفت الساعة ١١/١٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): كانت نتيجة التصويت على النحو التالي:

عدد بطاقات الاقتراع: ١٧٠

عدد بطاقات الاقتراع الباطلة: صفر

عدد بطاقات الاقتراع الصحيحة: ١٧٠

المتنعون عن التصويت: صفر

عدد الأعضاء الحاضرين: ١٧٠

الأغلبية المطلوبة: ٨٦

عقدت في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي ليعرض مشروع القرار (A/66/L.37).

السيد لوكياننيسيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

بالنيابة عن وفد الاتحاد الروسي ومجموعة مقدمي مشروع القرار، يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/66/L.37. وهذه المبادرة الإقليمية بطابعها. وبالإضافة إلى الاتحاد الروسي، فقد اشتركت في تقديم مشروع القرار أيضا إندونيسيا وباكستان وبيلاروس وتايلند والجزائر والجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وفيت نام وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وزمبابوي والسودان والصين وطاجيكستان وكوبا ونيكاراغوا والهند.

تولي الدول المقدمة لمشروع القرار أهمية كبرى للعمل الفعال للهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، التي تشكل إحدى دعائم النظام العالمي، لتعزيز حقوق الإنسان وتوطيدها. ويمكن للمرء أن يقول دون مبالغة إن أنشطة الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، تشكل فصلا ناجحا آخر من فصول تاريخ العمل الحكومي الدولي في المجال الإنساني.

وفي الوقت نفسه، فإننا ندرك الصعوبات التي يواجهها النظام، في المرحلة الحالية من تطوره. وليس سرا لأحد، بأن الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، تعمل بشكل مقبول تقريبا، فقط لأن الدول لا تفي بالكامل بالتزاماتها فيما يخص تقديم تقارير دورية وفقا للمعاهدات ذات الصلة، في المواعيد المحددة.

وليس بوسعنا الاستنتاج بأن هذه الحالة حالة طبيعية. إذ يتعين على أي نظام أن يعمل بشكل فعال، ليس بصرف النظر عن المبادئ التي يقوم عليها، بل بسببها. ويقع ذلك الشاغل

المتعلق بفعالية الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، في صميم مبادرتنا اليوم. ونحن على يقين أيضا بأن الوقت قد حان لوضع المناقشات الجارية المتباعدة بشأن موضوع إتمام أنشطة الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، على أساس حكومي دولي في الجمعية العامة. ومن غير المقبول أن نتجاهل آراء الدول الأعضاء.

وفي الوقت نفسه، نختلف بشدة مع من أيدوا، خلال المشاورات وفي الاتصالات معنا، جنيف ولم يختاروا الجمعية العامة، مكانا للعملية الحكومية الدولية المستقبلية. ولذلك، اقترح البعض علينا استبعاد عدد كبير من الدول من تلك العملية لأنها غير ممثلة في جنيف. وعلى خلاف من يطرحون مقترحات من هذا القبيل، من المهم بالنسبة لنا بوصفنا مقدمي مشروع القرار أن نستمع إلى آراء جميع الدول خلال المفاوضات المقبلة.

وكانت عملية التفاوض على مشروع القرار مفتوحة وشفافة من البداية. ومن جانبنا، سعينا إلى التعبير عن ملاحظات ومقترحات جميع الأطراف المعنية في النص. والدليل على ذلك موجود في النص الحالي لمشروع القرار. بل أن إجراء تقييم سريع سيظهر أنه لا يتضمن أي فقرة من النسخة الأصلية للوثيقة التي وزعناها في كانون الأول/ديسمبر. والمعروض على الجمعية العامة هو نتاج عملنا المشترك. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا الحقيقي للوفود التي ساعدت بشكل بناء على إيجاد حلول مقبولة بصورة متبادلة.

ووفد الاتحاد الروسي يرى أن اعتماد مشروع القرار بأوسع تأييد ممكن وإطلاق العملية الحكومية الدولية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة سيعززان بوضوح نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان وسيزيدان فعالية النظام الدولي في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بصفة عامة.

وسويسرا تدرك أنه بمجرد صدور نتائج العملية التي بدأتها المفوضية، يمكن أن نطلق بشكل ملائم عملية حكومية دولية تحترم الاختصاصات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وللدول الأطراف في مختلف معاهدات حقوق الإنسان. غير أن مشروع القرار الحالي لا يلي هذه الشروط على نحو كاف.

ونحن نشكر واضعي مشروع القرار على مراعاتهم لبعض الاعتراضات، ولكن نأسف لعدم أخذ عدد من الشواغل الهامة التي أعربت عنها بعض الوفود، بما في ذلك وفدنا، في الاعتبار. وعليه، فقد قررت سويسرا الامتناع عن التصويت على مشروع القرار.

السيد ساميس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الولايات المتحدة إجراء هذا التصويت اليوم بعد التشاور مع مجموعة كبيرة من البلدان التي لديها شواغل موضوعية وإجرائية كبيرة حيال مشروع القرار A/66/L.37.

ولا تزال لدينا، على وجه الخصوص، شواغل كبيرة إزاء توقيت ومضمون العملية الحكومية الدولية المنصوص عليها فيه. ونعتقد أيضا أن النص لا يعالج بالقدر الكافي الشواغل الهامة التي أثارها منظمات المجتمع المدني وجهات أخرى بخصوص مشاركتها في العملية المقترحة.

والولايات المتحدة، إلى جانب العديد من الدول الأخرى الأعضاء، قد أصيبت بخيبة أمل إزاء ما أظهره مقدمو مشروع القرار من عدم مرونة خلال المراحل النهائية من المفاوضات حول المشروع. فقد رفضوا للأسف عددا من المقترحات البناءة التي كان من شأنها أن تسمح باعتماده بتوافق الآراء — مثلما كانت الولايات المتحدة تفضل بشدة.

والنص الحالي يتطلب مزيدا من الدراسة والتحسين من

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/66/L.37، المعنون "العملية الحكومية الدولية التابعة للجمعية العامة والمعنية بتعزيز وترسيخ فعالية عمل نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان".

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غيرير (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ما فتئت سويسرا تدافع عن رؤية إيجاد عالم لا تحظى فيه حقوق الإنسان بالاحترام العالمي فحسب، وإنما تجري مراعاتها بصورة شاملة أيضا. وهذا هو السبب في أننا مقتنعون بضرورة وجود أدوات فعالة وموثوقة لرصد اتفاقات حقوق الإنسان.

ولا جدال في أن هيئات معاهدات حقوق الإنسان بحاجة إلى تعزيز، ولا سيما من خلال توفير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الموارد المالية الكافية لها. ولا بد، على وجه الخصوص، من حل مسائل الاتساق والتنسيق والازدواجية بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والتي تسبب في زيادة الأعباء الإدارية للدول الأعضاء فيما يتعلق بصياغة التقارير وتأخر نظر الهيئات المنشأة بموجب معاهدات فيها.

ونظام هيئات المعاهدات له قيمة ينبغي حمايتها بأي ثمن، ألا وهي، استقلال وخبرة هذه الهيئات التي تبدي رأيها، بلا قيود، في حالة حقوق الإنسان في مختلف الدول الأطراف بخصوص التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان. ومنذ البداية، أيدت سويسرا العملية الشاملة، التي أطلقتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩، والتي تمكنا من النظر في التحسينات التي ينبغي إدخالها على النظام. غير أنه لا يمكننا أن نؤيد مبادرة من شأنها أن تعرض استقلال هيئات النظام وخبراتها للخطر.

وعلاوة على ذلك، نعتبر أن مشروع القرار لا يوفر تفويضا للشروع في عملية مشاورات من هذا القبيل.

وبينما تضي العملية قدما، من المهم بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحترم استقلال الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ودور الدول الأطراف ذاتها في البت في المسائل المتعلقة بنطاق وتنفيذ هذه المعاهدات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتجنب هذه العملية الاقتراحات التي من شأنها أن تعرض هذا الاستقلال للخطر أو التي تتطلب تعديلات في المعاهدة.

ومعنا للبس، أود أن أؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تفسر أي عنصر من عناصر مشروع القرار باعتبار أنه يدخل تغييرات على الاختصاصات القانونية القائمة للمؤسسات ذات الصلة، بما في ذلك الجمعية العامة وأي مؤتمرات للدول الأطراف ستعقد في ما يتعلق بكل معاهدة.

وإذ نناقش مختلف الاقتراحات بمزيد من العمق ونبحث عن سبل لتعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، نعتقد أنه سيكون من المفيد أن ندرك بشكل أفضل الآثار المترتبة في الميزانية على كل اقتراح. ونرى أنه، في جميع مراحل مناقشة مجموعة الاقتراحات، فإن إجراء تحليل مفصل للميزانية سيساعد في إثراء مناقشاتنا على نحو أفضل. هذا سبب آخر يدعو لعدم بدء العملية الحكومية الدولية قبل أن تكمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريرها، إذ نفهم أن التقرير سيتضمن معلومات متعلقة بالميزانية ستثري هذه المناقشات على نحو أفضل.

وتنوي الولايات المتحدة، بعد أن طلبت إجراء هذا التصويت، الامتناع عن التصويت. ونشجع البلدان الأخرى التي تشاطرننا شواغلنا على الامتناع عن التصويت أيضا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم

خلال مواصلة المفاوضات. وهو ينشئ عملية مماثلة لعملية جارية بالفعل تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في حين لا يوضح الإطار الزمني والعلاقة بين العمليتين.

والولايات المتحدة تتطلع إلى المشاركة في العملية الحكومية الدولية المتوخاة في مشروع القرار. في الوقت نفسه، نعتقد أن العملية الحكومية الدولية الجديدة في نيويورك ينبغي ألا تبدأ إلا بعد تقديم تقرير مفوضية حقوق الإنسان في حزيران/يونيه. فقد قادت المفوضية عملية واسعة النطاق شملت أصحاب مصلحة متعددين، بمشاركة الدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان وخبراء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والمجتمع المدني. وسعدت الولايات المتحدة بتقديم آرائها كتابة إلى المفوضية قبل مشاركتنا في المشاورات التي جرت يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير في جنيف. وهي تتطلع أيضا إلى المشاورات التي ستجرى في نيسان/أبريل هنا في نيويورك.

ولئن كانت القرارات بشأن تعزيز نظام هيئات المعاهدات مسألة متروكة للدول الأطراف لكي تقررهما، فإن الولايات المتحدة تعتقد أنه ينبغي منح مفوضية حقوق الإنسان الوقت لالتهاء من عملياتها التي تهدف إلى التماس مدخلات من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين لكي يستفاد منها في المداولات الحكومية الدولية.

وينبغي لنا بذل المزيد من الجهد لتجنب ازدواجية العمل والتكرار وإهدار الموارد في نيويورك و جنيف. كما ينبغي لنا تقديم إطار زمني واضح لالتهاء من العملية. وبينما تجري مفوضية حقوق الإنسان مشاورات وتتأهب لإصدار تقريرها، ينبغي عدم البدء في العملية الحكومية الدولية. ونأمل أن يعبر تقرير المفوضية تماما عن وجهات النظر المعرب عنها في جنيف ونحن لا نعتقد أن هناك حاجة إلى أية عملية مشاورات بديلة تحت رعاية رئاسة مجلس حقوق الإنسان في هذا الوقت.

الأخير تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/66/L.37، المعنون "العملية الحكومية الدولية التابعة للجمعية العامة والمعنية بتعزيز وترسيخ فعالية عمل نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان." "أعطى الكلمة لممثل الأمانة العامة.

المعارضون:

لا أحد.

المتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، كندا، شيلي، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لا تفياء، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، تيمور - ليشتي، تركمانستان، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع القرار A/66/L.37 بأغلبية ٨٥ صوتاً مقابل لا أحد، مع امتناع ٤٢ عضواً عن التصويت (القرار ٢٥٤/٦٦).

[بعد ذلك أبلغ وفدا الفلبين وجنوب أفريقيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت تأييداً لمشروع القرار.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الراغبين في تعليل تصويتهم أود أن أبلغ الوفود بأن تعليقات التصويت محدودة بعشر دقائق وتبدلي بها الوفود من

السيد زانغ سايجين (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه، بالإضافة إلى تلك الوفود المدرجة أسماؤها في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/66/L.3، فضلاً عن تلك التي ذكرت أثناء عرض مشروع القرار، أصبحت بنغلاديش أيضاً من مقدمي مشروع القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بوركينا فاسو، بروندي، الكاميرون، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوبا، جيبوتي، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غرينادا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، ملديف، موريتانيا، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيكاراغوا، النيجر، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، قطر، الاتحاد الروسي، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سري لانكا، سورينام، الجمهورية العربية السورية،

مقاعدها.

تقريرها متاحا. يؤسفنا أن مقدمي مشروع القرار لم يمكنهم الموافقة على ذلك.

إن العديد من جوانب عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات هي مسائل تقررها هذه الهيئات بنفسها، كما تنص الاتفاقيات ذات الصلة. نحن نقدر أنه وفقا لتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان فإنه يجري بذل محاولات من جانب هيئات المعاهدات لتعزيز التحسين التدريجي لأساليب العمل واتساقها. ونشعر بالقلق لأنه ربما يتم تفويض العمل الجاري بالفعل من جراء عملية حكومية دولية تتجاوز ما نرى أنه نطاق اختصاصها في ما يتعلق بالهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

نحن نقدر جهود المقدم الرئيسي في سياق المفاوضات بشأن القرار لتلبية عدد من شواغلنا التي أثّرت في ما يتعلق بمشروعه المبدئي. ونذكر أيضا إضافة صيغة لضمان أن تأخذ الجمعية العامة في الاعتبار المشاورات الجارية للمفوضة السامية لحقوق الإنسان. غير أننا نأسف لأنه لم يتسن الاتفاق على إدراج صيغة محددة في القرار بشأن اختصاصات مختلف أصحاب المصلحة - وهو افتراض أساسي لم يكن عليه خلاف أثناء المفاوضات. ما زلنا نشعر بالقلق لأن هذه الاختصاصات سوف تثيري وتحدد إطار المناقشة في الجمعية العامة، بما في ذلك النتائج المحتملة.

وفضلا عن ذلك، نشعر بالقلق من أن الفقرة ٦ من القرار لا تكفل بشكل كاف مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين اللازمة كي تكون العملية شاملة وشفافة. للمجتمع المدني دور أساسي يضطلع به في سياق نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات يتوخى العمل بصورة جيدة، ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي، في مشاوراتنا المقبلة في نيويورك، لا يفسر الفقرة ٦ باعتبار أنها تحتاج إلى إجراء مفاوضات إضافية فيما بين الدول بشأن الترتيبات التي من شأنها أن تسمح للعملية بالاستفادة من

السيد ستاور (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وأيسلندا والجبل الأسود، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والبلدان المحتمل ترشيحهما لعضوية الاتحاد: ألبانيا والبوسنة والهرسك، فضلا عن جورجيا وجمهورية مولدوفا.

أخذت الكلمة لتعليل التصويت بعد اتخاذ القرار ٢٥٤/٦٦، المعنون "العملية الحكومية الدولية التابعة للجمعية العامة والمعنية بتعزيز وترسيخ فعالية عمل نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان." نعرب، في البداية، عن تحفظاتنا في ما يتعلق بالاقترح الذي طرحه المقدم الرئيسي لمشروع القرار بأن تناقش عملية حكومية دولية شاملة الإصلاح، بدلا من تعزيز هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

ترجع شواغلنا، التي ما زال الكثير منها قائما، بشكل خاص إلى الطابع المعقد والمستقل لنظام هيئات المعاهدات، وضرورة احترام اختصاصات مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأطراف في كل اتفاقية، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات نفسها ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

نؤيد عملية تعزيز هيئات المعاهدات التي ييسرها مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الذي أسهم إسهاما كبيرا في زيادة وعي الدول وأصحاب المصلحة الآخرين في ما يتعلق بالتحديات التي يواجهها نظام هيئات المعاهدات وإشراكهم في عملية تشاورية تقوم على الشفافية والمشاركة.

نحن نتطلع إلى نشر تقرير المفوضة السامية ونعتقد أنه كان ينبغي تأجيل مناقشاتنا بشأن دور الجمعية العامة حتى يصبح

مدخلات وخبرات كل أصحاب المصلحة.

ونحن نعتقد أن جهودا مخصصة قد بُذلت لأخذ شواغل جميع الوفود في الاعتبار.

وترحب بلدان الجماعة الكاريبية، وغالبيتها غير ممثلة في جنيف، بهذه الفرصة التي يتيحها القرار للجمعية العامة، بعضويتها العالمية، لكي تنظر في القضية الهامة المتمثلة في تحسين فعالية نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

لقد تأخر كثيرا إنشاء إطار حكومي دولي للنظر بجدية في التحديات التي تواجه هذا النظام. ولذلك، ترى الجماعة الكاريبية أنه بينما تحري المناقشات بشأن تعزيز نظام هيئات المعاهدات منذ ثلاثة عقود تقريبا، فإن الوقت قد حان لكي تدشن الجمعية العامة مناقشة منظمة ومفتوحة وشفافة وجامعة.

وأدى توسيع نظام هيئات المعاهدات على مدار السنوات العشر الماضية إلى زيادة التصديق على صكوك حقوق الإنسان، مما ترتب عليه زيادة عبء العمل على مختلف هيئات المعاهدات دون زيادة مقابلة في الموارد البشرية والميزانية، وهو الأمر الذي يبرز فحسب ضرورة اضطلاع الجمعية العامة بمسؤولياتها وبدء مناقشات حكومية دولية. ومن الجدير بالذكر أن الدول الأعضاء هي المستفيد الرئيسي من نتائج عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وبالتالي، فإنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ التزامات حقوق الإنسان التي ترصدها هذه الهيئات.

وبالتالي، يسر الجماعة الكاريبية أنه جرى، باتخاذ هذا القرار، تدشين عملية حكومية دولية، في موعد لا يتجاوز شهر نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأثناء المشاورات حول القرار، أقرت جميع الدول الأعضاء بالدور المهم للدول في العملية، ولذلك نطالب جميع الدول الأعضاء بالمشاركة البناءة في المناقشات في إطار هذه العملية الحكومية الدولية.

والجماعة الكاريبية، من جانبها، تلتزم بقوة بالمشاركة البناءة والفعالة في هذه المناقشات ونحن نتطلع إلى النظر في جميع

وبالنظر أيضا إلى أنه قد أعلن عن صدور تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان في حزيران/يونيه، فإننا نعلم أن التوقيت قد يكون مبكرا أكثر من اللازم كي تقدم العملية الحكومية الدولية توصيات خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

وخلال الشهر الماضي، عملنا بجهد وإخلاص للتوصل إلى اتفاق بالتراضي بشأن النص، ونأسف لأن مقدمي مشروع القرار اختاروا مسارا من شأنه أن يؤدي إلى انقسامات بشأن قضية مشتركة وهامة تشغلنا جميعا. امتنعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن التصويت على القرار. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي ألا تبدأ عملية الجمعية العامة إلا عندما يصبح تقرير المفوضة السامية بشأن العملية التي تتولى تسييرها متاحا. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد على الحاجة إلى احترام اختصاصات مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأطراف والهيئات المنشأة بموجب معاهدات نفسها، بشكل كامل في العملية الحكومية الدولية المقبلة.

ويشجع الاتحاد الأوروبي رئيس الجمعية العامة على اتخاذ تدابير لكفالة إجراء مداولاتنا بشأن هذه المسألة في التوقيت المناسب وأن تكون شفافة وشاملة وتحترم اختصاصات مختلف أصحاب المصلحة في المسائل المتعلقة بهيئات معاهدات حقوق الإنسان.

السيد ماك - دونالد (سورينام) (تكلم بالإنكليزية):
إنني أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

تود الجماعة الكاريبية أن تعرب عن تقديرها لوفد الاتحاد الروسي على عرض هذه المبادرة وعلى إجراء مشاورات مفتوحة وشاملة حول القرار ٦٦/٢٥٤، الذي اتخذ للتو.

وبخصوص الفقرة ١، كنا نود أن نرى تحديدا واضحا للاختصاصات المختلفة للجمعية العامة والدول الأطراف والهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ونحن نفهم أن الجمعية العامة لها اختصاص مباشر فحسب لاعتماد التدابير ذات الصلة بتمويل هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وأنه، فيما يتعلق بأي مسألة أخرى، لا بد من احترام الأحكام والمسؤوليات والاختصاصات التي أرستها المعاهدات ذاتها، حيث أنها تؤكد، من بين أمور أخرى، استقلالية الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في تحديد أساليب عملها. ونرى أيضا أن التقرير، الذي ستقدمه مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى الجمعية العامة، وهو حصيلة مشاورات واسعة النطاق مع مختلف القطاعات، ينبغي أن يكون الأساس لمناقشتنا في المستقبل.

إن المكسيك طرف في معظم معاهدات حقوق الإنسان وبروتوكولاتها الإضافية ذات الصلة. وفي سياق وفائنا بالتزامنا بتقديم تقارير، فإننا نستفيد من الحوار الصريح داخل اللجان المعنية والتوصيات الصادرة عنها. ولذلك، نأمل مخلصين أن تولد عملية الدراسة المتعمقة هذه الاتفاق الضروري لتعزيز النظام الهام لتشجيع وحماية حقوق الإنسان الذي نعكف على بنائه منذ سنوات عديدة.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): تعرب السلفادور عن أسفها لعدم التوصل إلى توافق في الآراء حول القرار ٢٥٤/٦٦ بشأن العملية الحكومية الدولية التابعة للجمعية العامة والمعنية بتعزيز وترسيخ فعالية عمل نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، والذي صوتنا مؤيدين له. وقد تابعا هذه العملية عن كثب من البداية، ونرحب بالتقدم الذي حققته.

والسلفادور تولي أهمية كبيرة للتعزيز الشامل لهيئات المعاهدات بما في ذلك، في جملة أمور، تقويتها ماليا للسماح لها

المقترحات ذات الصلة، بما في ذلك المقترحات التي طرحت خلال عملية الدراسة المتعمقة غير الرسمية التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد تأييدنا القوي للقرار وأن أشكر مرة أخرى وفد الاتحاد الروسي على توجيه اهتمام الجمعية العامة إلى هذه المسألة الهامة.

وتود الجماعة الكاريبية أيضا أن تعرب عن أسفها لأنه لم يتسن اتخاذ القرار بتوافق الآراء.

السيد دي ليون هويرتا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): امتنعت المكسيك عن التصويت على القرار ٢٥٤/٦٦ لأنه على الرغم من أن القرار ينشئ عملية لمناقشة كيف يمكننا تعزيز نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، فإننا نرى مع ذلك أنه كان ينبغي تنقيح بعض جوانب النص لكي ينص بشكل أوضح على معايير العملية واختصاصاتها. ونتوجه بخالص الشكر إلى الاتحاد الروسي ومقدمي القرار على جميع أعمالهم بشأن القرار وعلى النظر في بعض المقترحات التي قدمها وفد بلدي أثناء المناقشات حول الموضوع.

ونشير، على وجه الخصوص، إلى أنه في الفقرة ٦ كنا نود أن نرى من البداية التأكيد على أن عملية المناقشة ستشمل المشاركة المباشرة والموضوعية لخبراء من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمنظمات غير الحكومية منظمات ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية لأن هذه الجهات الفاعلة تقوم بدور أساسي في الوفاء بالالتزامات المترتبة على معاهدات حقوق الإنسان. وستكون إحدى أولوياتنا في المراحل التالية لهذه العملية ضمان وضع أساليب للمشاركة المباشرة حتى يتسنى لجميع هذه الجهات الفاعلة أن تشارك، وفقا للممارسة المتبعة، على سبيل المثال، أثناء التفاوض على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وستتوقف شرعية هذه الممارسة بالكامل، إلى حد كبير، على ذلك.

هيكليّة كبيرة في التعامل مع عبء العمل الحالي. وفي عام ٢٠١١، كان هناك ٢٥٠ تقريراً في المتوسط ينتظر الاستعراض. وإلى جانب تحسين الأداء الفعال للهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ينبغي أن نراعي أيضاً أهمية تحسين القدرات الداخلية للدول الأطراف فيما يتعلق بصياغة التقارير، وهو أمر يستلزم تقديم دعم تقني من قبل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونحن نعتبر هذا الأمر ذا أهمية خاصة في حالة البلدان الخارجة من فترات طويلة من الأزمات أو الصراعات.

تشارك السلفادور مشاركة نشطة على نحو متزايد في الإطار الدولي لحقوق الإنسان. وفي السنوات الأخيرة، اتخذنا مواقف جديدة أمام اللجان والمفوضيات في إعداد وتقديم التقارير والنهوض بتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وكذلك عن منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وفي علاقتنا مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان، ستواصل السلفادور إظهار الاحترام الكامل وتحمل مسؤولياتها وتقديم المعلومات في الوقت المناسب بما يجسد الواقع في الميدان.

في الوقت نفسه، نحن نعمل بالفعل على المستوى الوطني لتنفيذ تدابير المتابعة الموصى بها. وبذات المنطق، وكما وعدنا في سياق الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في الاستعراض الدوري الشامل، ستنفذ السلفادور عملية متعددة القطاعات من المشاورات الداخلية، بمشاركة المجتمع المدني، من أجل دراسة مدى توافق كل صك دولي قيد الدراسة مع مختلف القواعد الواردة في دستورنا.

أود أن أختتم بالإعراب عن دعمنا للعملية الحكومية الدولية المفتوحة، التي سيكون لها قناة اتصال مباشرة مع مجلس حقوق الإنسان، والتي نأمل أن تستفيد أيضاً من تجارب الجهات الأخرى من غير الدول.

بالعمل على نحو أكثر فعالية وإنتاجية؛ وتعزيز تكوين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات؛ وتعزيز إعداد التقارير وتوليد المعلومات الأساسية بما يؤدي إلى تجنب الازدواجية والوصول بالجهود والحوار بين الدول الأطراف وهيئات المعاهدات إلى المستوى الأمثل.

وتود السلفادور تسليط الضوء على العمل الذي قامت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التي دعت الدول، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، إلى التفكير في الكيفية التي يمكنها بها استخدام النظم التقليدية على أمثل وجه من أجل تحسين التنسيق بين مختلف الآليات وتفاعلها مع الإجراءات الخاصة وآلية الاستعراض الدوري الشامل.

وكما يشير القرار المتخذ تواً بوضوح، فإننا ندشن الآن مرحلة جديدة من هذه العملية ستتولى خلالها الدول، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها عالمياً، الأعمال التي يضطلع بها الأمين العام، على النحو الذي تعبر عنه الوثيقة A/66/344، والمفوضية السامية على النحو الوارد في تقريرها الذي نأمل في تلقيه في حزيران/يونيه، إلى جانب مختلف المشاورات التي عقدت في جميع أنحاء العالم، بما فيها تلك التي ستجرى هنا في نيويورك في نيسان/أبريل.

كما ذكرت وفود عديدة في جميع مراحل عملية التشاور التي أدارتها المفوضية السامية، فمن أجل زيادة فعالية نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ثمة حاجة إلى موارد إضافية كافية تراعي كلا من الاحتياجات الحالية والمستقبلية للنظام، بما في ذلك من داخل الميزانية العادية للمنظمة، شريطة ألا تعرض هذه المخصصات الأموال المخصصة للتنمية للخطر. وكما يعلم الجميع، فإن ثلث الدول الأطراف تقدم تقاريرها في الوقت المحدد. وحتى على الرغم من قلة عدد التقارير، فإن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات تواجه مشاكل

في نطاق الاختصاص الوحيد للدول الأطراف. وستعارض ليختنشتاين بشدة أي محاولة للحد من استقلال هيئات المعاهدات.

وتعزيز فعالية وكفاءة نظام هيئات المعاهدات مسؤولية مشتركة بين العديد من أصحاب المصلحة. ولذلك، من المهم أن تستفيد المشاورات الحكومية الدولية المقبلة من المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما هيئات المعاهدات وأعضائها، وكذلك للمجتمع المدني ومثلي أصحاب الحقوق. ونحن على ثقة بأن الميسرين الذين سيعينهم رئيس الجمعية العامة قريبا سيتخذون الخطوات اللازمة في هذا الصدد.

إن القرار الذي اتخذ اليوم هو نتيجة مداولات مكثفة وبناءة عموما. وليختنشتاين تشكر الاتحاد الروسي على عملية التشاور المفتوحة والشفافة وعلى استيعاب عدد كبير من المقترحات. ومع ذلك، ونظرا للمناقشات المثمرة حول المسألة الموضوعية للقرار، فقد كنا نأمل الحصول على مزيد من الوقت للتقريب بين مختلف المواقف. ومن المؤسف أن نتيجة التصويت على عجل تعرض النتائج الهامة التي تحققت بالفعل في العملية الجارية للخطر.

وستواصل ليختنشتاين إيلاء أهمية كبيرة لتعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ومع ذلك، وعلى أساس الشواغل المعرب عنها أعلاه، فقد امتنعت ليختنشتاين عن التصويت على القرار.

السيد أولياري (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):
تلتزم كوستاريكا التزاما حقيقيا بتحسين وتعزيز نظام هيئات المعاهدات. وبلدنا طرف في ١٠ صكوك منشأة لهيئات للإشراف على تنفيذها. ونحن ندعم المناقشات الحكومية الدولية لتعزيز هذه الهيئات، وذلك بمشاركة واسعة من خبراءها ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان الوطنية والأوساط الأكاديمية

وستشارك السلفادور بوصفها عضوا فاعلا في العملية الحكومية الدولية، التي نثق بأنها ستقربنا من نظام أكثر فعالية لهيئات معاهدات حقوق الإنسان، يعود بالنفع في النهاية على الدول الأعضاء وشعوبنا.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): تعتبر ليختنشتاين نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أحد أهم الإنجازات في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ونحن نشارك بصورة نشطة وبناءة في الجهود المبذولة لتعزيز ذلك النظام في إطار العملية التي يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون والتي بدأها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء في نيسان/أبريل في نيويورك، وكذلك إلى تقرير المفوضة السامية الذي يبين بالتفصيل المقترحات التي طرحت في سياق تلك العملية.

وعلى أساس ذلك التقرير، نأمل أن تسمح المشاورات الحكومية الدولية بإجراء مناقشة شاملة للقضايا المطروحة وأن تؤدي إلى اتفاقات ومقترحات ملموسة لمختلف أصحاب المصلحة المعنيين. ومن المهم للغاية أن تحترم العملية الحكومية الدولية الاختصاصات القانونية المختلفة للهيئات المنشأة بموجب معاهدات والدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان والجمعية العامة. وأي نتيجة محتملة للمشاورات الحكومية الدولية يتعين أن تميز تميزا واضحا بين المقترحات الموجهة إلى مختلف الجهات المعنية، مع مراعاة اختصاصاتها القانونية. ولا يمكننا الدخول في مشاورات بناءة وبحسن نية حول المضمون التقني والسياسي إلا بالاتفاق على ذلك المبدأ الهام.

وتشعر ليختنشتاين بالقلق إزاء عدم التوصل إلى اتفاق كهذا في القرار ٢٥٤/٦٦. واستقلال الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أمر أساسي لتنفيذ ولاياتها على النحو المحدد في المعاهدات ذات الصلة. وتغيير ولاية هيئات المعاهدات يندرج

والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة.

الدول الأطراف ولا مع اختصاصاتها القانونية المستقرة، وأنها لا يجوز أن تؤثر بأي شكل من الأشكال على استقلال الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. سيشارك بلدي بنشاط في هذه العملية بغية العمل في اتجاه تحقيق نتيجة ستعزز في الواقع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

السيدة أورتيغوسا (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): صوتت أوروغواي مؤيدة القرار ٢٥٤/٦٦، الذي أرسى عملية حكومية دولية في الجمعية العامة تهدف إلى تعزيز وتوطيد العمل الفعال للهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان.

وشارك وفد بلدي بشكل نشط وعلى نحو بناء في المفاوضات. ونطرح صيغا بديلة لمعالجة تلك النقاط، التي نشأت بشأنها خلافات. ومن أجل التوصل إلى توافق آراء، فقد أظهرنا مرونة فيما يخص مواقفنا المبدئية في المجالات الهامة بالنسبة لبلدنا. وبينما نقدر المرونة التي أبان عنها وفد الاتحاد الروسي خلال العملية، فإننا نأسف لعدم عقد المزيد من الاجتماعات غير الرسمية، التي كان من الممكن أن تسفر عن اتفاق بشأن تلك النقاط التي لا تزال ثمة خلافات بشأنها. في ذلك الصدد، يرغب وفد بلدي في التعبير عن قلقه البالغ جراء عدم القدرة على إعادة تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، رغم أن تلك هي الوثيقة الأساسية لصكوك حقوق الإنسان، ورغم أنها لم تلق أية معارضة، وجرى التأكيد عليها في العديد من المرات.

ونأسف أيضا لخلو النص النهائي من أي إشارة إلى المسألتين الهامتين الأساسيتين المتعلقتين بدور الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، أي الطريقة التي تسهم بها تلك الهيئات في تطوير قانون حقوق الإنسان، والحاجة إلى تنسيق مختلف التفسيرات لأحكام الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

وبمجرد أن أعلن الاتحاد الروسي عن مبادرته، أبدى وفد بلدي شكوكا جدية ونعتقد أن لها ما يبررها وسجلنا ملاحظتنا على عدد من النقاط، وخاصة فيما يتعلق بعدم تمييز النص بين الاختصاصات القانونية لمختلف الجهات الفاعلة المعنية بالقضية، ولا سيما بخصوص الدور الحاسم لمؤتمرات الدول الأطراف وللهيئات المنشأة بموجب معاهدات نفسها.

وبهدف تحقيق تحسينات جوهرية، شاركت كوستاريكا مشاركة نشطة وبناءة في المفاوضات منذ البداية. ونحن نشكر الاتحاد الروسي على جهوده في الاستجابة لشواغلنا. وللأسف، فإن الشواغل التي نعتبرها الأهم لا تنعكس بما فيه الكفاية في النص الذي تم تقديمه. ونشعر بقلق بالغ إزاء عدم وجود تمييز بين الاختصاصات القانونية لمختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة بالقضية. وينعكس ذلك في ولاية مفتوحة تماما أمام عملية المناقشات الحكومية الدولية. ونحن نرى أن هذا الانفتاح قد يقوض العملية ذاتها وإمكانية تحقيق نتائج إيجابية.

ونعتقد أن احتمالات الاتفاق على إطار واضح لعملية بشأن هذه المسألة في الجمعية العامة كان يمكن أن تكون أكبر لو كنا انتظرنا التقرير الموعود لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والذي يستغرق إعدادة بضعة أشهر فحسب. وكان من الممكن أن تستفيد نوعية النتائج من التزامنا الواضح بانتظار ذلك التقرير قبل البدء في مشاوراتنا.

ولكل هذه الأسباب، امتنعنا عن تأييد القرار. ونحن نفهم أنه لن يكون هناك نص تفاوضي واحد لدى بداية المداولات التي ستجرى في هذه الدورة، وأنها ستعقد على أساس جلسات تعتمد أساسا على مضمون تقرير الأمين العام (A/66/344) المشار إليه في القرار وعلى التقرير المرتقب للمفوضية. وبموجب النص المعتمد للتو، نفهم أيضا أن أي توصيات يحتمل التوصل إليها خلال تلك العملية لا يجوز أن تتعارض مع التزامات

كيف سيجري ربط العملية الحكومية الدولية في نيويورك بالعمل الجاري في جنيف، عدا من خلال الاتصال الثنائي بين رئيسي الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، الذي لا نعتقد أنه كاف في هذه الحالة.

ذأخيرا، وفد بلدي قلق أيضا جراء النية الظاهرة لتحديد موعد نهائي مصطعب لاختتام المفاوضات، والتوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): صوت وفد الأرجنتين مؤيدا القرار ٢٥٤/٦٦ لأننا نعتقد أنه من المهم أن نحري مناقشة معمقة بشأن تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وأحد أهم أدوات النظام الدولي، الخاصة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، يواجه العديد من التحديات، جراء تزايد الطلب عليه. ونقر أيضا بأنه جرى تحقيق تحسينات كبيرة على النص الذي اقترح للتفاوض في البداية، في القرار الذي اعتمدناه للتو.

لكن لا يسعنا إلا التأسف على عدم تضمن القرار اعترافا صريحا بتباين الاختصاصات القانونية بين مختلف الأطراف الفاعلة المشتركة في العملية، وهي الجمعية العامة والدول الأطراف في مختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وتلك الهيئات نفسها. ونعتقد أيضا بأنه ينبغي أن يكون نقاش من هذا النوع مفتوحا وشاملا، يأخذ بعين الاعتبار إسهامات خبراء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، فضلا عن المجتمع المدني وباقي الأطراف الفاعلة في النظام. ولا يكفل القرار ذلك.

فيما يخص الأرجنتين، يتعين أن يحترم أي نقاش أو تفاوض بشأن تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات تنفذها الجمعية العامة، مختلف الاختصاصات القانونية، ويضمنان استقلالية الهيئات، يوجههما في ذلك مفهوم أنه يتعين على نتائجهما النهائية أن تعزز تمتع جميع مواطني الدول الأطراف

يرى وفد بلدي بأن الاحتفاظ بالإشارة إلى الفقرة ١ لإجراء المفاوضات، بدلا من المشاورات، يستدعي بأننا نحكم مسبقا على نتيجة العملية التشاورية التي قامت بها المفوضة السامية لحقوق الإنسان. وكنا نفضل أن تضاف إلى تلك الفقرة إشارة إلى الاختصاصات القانونية المتباينة. وذلك مقترح قد دعمناه وأكدنا عليه طيلة المحادثات.

لنلك الأسباب، يؤكد وفد بلدي على الحاجة إلى مراعاة ذلك، حتى بعد التوصل إلى اتفاقات نهائية، حيث تتنوع المحافل التي تجري فيها عملية اتخاذ القرار، والتي تنفذ من خلالها تلك الاتفاقات: في اللجان نفسها، التي لها قواعدها وإجراءاتها وأساليب عملها الخاصة بها، عندما يتعلق الأمر بالمعاهدات والقواعد العامة للأمم المتحدة، وفي مختلف المؤتمرات الاستعراضية التي تعقدتها الدول الأطراف، وعندما يتعلق الأمر بتعديل المعاهدات، التي تعرض من خلالها جميع الدول وباقي أصحاب المصلحة، وجهات نظرها بشأن كيفية ترشيد النظام وجعله أكثر تناسقا، وفعليا وفعالا، وفي الجمعية العامة التي توافق على الموارد المالية ذات الصلة.

فيما يخص مشاركة المنظمات غير الحكومية، من المؤكد أن عدم حصر المشاركة في تلك المنظمات التي حصلت على مركزين رسميين واستشاريين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يشكل بالتأكيد تحسنا. لكن النص على إنشاء ترتيبات غير رسمية ومنفصلة، لا ينشئ بوضوح ولا يضمن عدم استفادة العملية الحكومية الدولية بشكل كامل من الإسهام الحقيقي للهيئات المنشأة بموجب معاهدات ومن المؤسسات الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. ويعبر وفد بلدي عن قلقه من تلك اللغة، التي لم تراعى تاريخ العملية الاستشارية التي فتحت أمام أصحاب المصلحة بدون هذا التقييد.

في هذه الأثناء، ليس من الواضح أيضا لو وفد بلدي،

العملية على أساس أكثر إيجابية.

منذ البداية، رأت كندا بأن ذلك القرار ينبغي أن يأتي عقب اختتام العملية التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، حتى تستنير المداولات الحكومية الدولية اللاحقة بتوصياتها بشكل مناسب.

وترى كندا أيضا بأنه كان ينبغي على القرار ٢٥٤/٦٦، أن يعترف بوضوح أكبر بأهمية مختلف الاختصاصات القانونية، والتزامات الدول الأطراف، طبقا لهذه الصكوك والدور الهام الذي يتعين على الهيئات المنشأة بموجب معاهدات أن تضطلع به بنفسها في هذه العملية. وتلك العناصر جزء لا يتجزأ من أجل ضمان أن تثمر العملية الحكومية الدولية اللاحقة، وتفضي إلى تعزيز حقيقي لنظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

لنلك الأسباب، امتنعت كندا عن التصويت.

وتتطلع كندا إلى المشاركة بشكل بناء في العملية الحكومية الدولية المنصوص عليها في القرار ٢٥٤/٦٦.

السيدة سميت (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): إن النرويج تنظر إلى عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، بوصفه دعامة أساسية للنظام الدولي الخاص برصد امتثال الدول لالتزامات حقوق الإنسان. إننا ندعم جميع الجهود الرامية لترشيد عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، بغية زيادة فاعلية نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وإمكانية الوصول إليه وأثره.

لقد شاركنا بنشاط وبشكل بناء في الجهود الرامية إلى تعزيز فاعلية وكفاءة الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، في إطار عملية أصحاب المصلحة المتعددين التي شرعت فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٩. ونتطلع لتقرير المفوضة السامية، المقرر إصداره في شهر حزيران/يونيه. كنا نتمنى لو بدأت العملية الحكومية الدولية في نيويورك، بعد

في المعاهدات بحقوق الإنسان. وبالمثل، من المهم بالنسبة إلينا أن تكمل العملية الحكومية الدولية مبادرات وجهود المفوضة السامية لحقوق الإنسان وتراعيها، وأن تتضمن إجراء مشاورات مع العديد من أصحاب المصلحة، بشأن كيفية تعزيز النظام. وسنشترك في المناقشات المتعلقة بالعملية التي ستبدأ بعد اعتماد القرار، مع مراعاة تلك الاعتبارات والتفاهات.

أخيرا، وكما أشرت إلى ذلك قبل بضعة أشهر، نطلب أن تضمن الترتيبات غير الرسمية المشار إليها في الفقرة ٦ من القرار، مشاركة واسعة وملائمة لجميع أصحاب المصلحة المشار إليهم بشأن تلك المسألة.

السيدة بورغيس (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): إن كندا من المدافعين عن النظام العالمي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، منذ نشوئه باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وكندا طرف في الصكوك السبعة الأساسية الخاصة بحقوق الإنسان. وبوصفها دولة طرفا في تلك الصكوك، فهي ملتزمة بمبادئ نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، خصوصا الدور المحوري الذي تؤديه تلك الهيئات، في مجال رصد تنفيذ الدول لالتزاماتها الدولية فيما يخص حقوق الإنسان، والذي تأخذه كندا بجدية بالغة. وتدعم حكومة كندا من ثم، الجهود الرامية إلى تعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

وترى كندا بأنه ينبغي أن تقوم هذه العملية على توافق الآراء، حتى تكون ناجحة وثمرتة. لذلك فقد خاب أملنا جراء ضرورة اعتماد القرار بشأن هذه المسألة المهمة عن طريق التصويت. وأصيبت كندا بخيبة أمل من عملية التفاوض، التي لم تأخذ بعين الاعتبار بشكل حقيقي وجهات نظر مختلف مجموعات البلدان. للأسف، أتاحت هذه العملية فرصة محدودة للمناقشة الكاملة للنسخة الثانية من نص الرئيس، على الرغم من الجهود المعقولة التي يبذلها قطاع واسع من الدول من أجل اقتراح تغييرات طفيفة كانت في نظرنا ستعزز النص وتنتهي

أن يتوفر لنا الوقت لدراسة التقرير المقبل.

علاوة على ذلك، كان يتعين أن يعكس القرار ٢٥٤/٦٦ بشكل أوضح مختلف الاختصاصات القانونية للهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان والجمعية العامة.

أخيرا وليس آخرا، فإننا لا نزال قلقين جراء إتاحة الفرصة لأصحاب المصلحة المهمين للمشاركة في العملية الحكومية الدولية.

لذلك الأسباب، رأت الترويج نفسها مضطرة للامتناع عن التصويت على القرار، لكننا سنشارك على نحو بناء وبحسن نية في المشاورات القادمة مع الدول الأعضاء. وبناء على تقرير المفوضية السامية، وإسهامات جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بوسعنا أن نأمل في أن نجري مناقشة شاملة للمسائل التي قيد النظر.

ويتعين أن تميز أية نتائج محتملة للمشاورات الحكومية الدولية بشكل واضح بين المقترحات الموجهة إلى مختلف أصحاب المصلحة، مع مراعاة اختصاصاتها القانونية. ونعتقد أيضا أنه من المهم أن تتاح الفرصة للمنظمات غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وأعضاء الهيئات الموضوعية للمشاركة بشكل حقيقي في المشاورات. ونأمل في توفر المرونة الضرورية في ذلك الصدد.

السيد تاغلي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): امتنعت شيلي عن التصويت الذي جرى للتو بشأن القرار ٢٥٤/٦٦. وتعترف شيلي بالجهود التي بذلها المقدمون، وخصوصا الاتحاد الروسي، في محاولة لمعالجة شواغل باقي الدول الأعضاء ومقترحاتها. لكن تلك الجهود، من وجهة نظر وفد بلدي لم تكن كافية لتبديد مخاوف وفود شيلي ودول أخرى، الأمر الذي كان من شأنه إتاحة اعتماد القرار بتوافق الآراء.

علاوة على ذلك، تود شيلي تسليط الضوء على العملية التي بدأتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف، بغية تحسين الطريقة التي تعمل بها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وننتظر تقديم المفوضية السامية للتقرير. ونأمل في أن تبدأ العملية الحكومية الدولية في نيويورك بمجرد تقديم التقرير.

إننا نأسف لعدم الاتفاق على المقترح بأن يُدرج في نص الفقرة ١ من القرار ضرورة أن تجري العملية وفقا للولايات التشريعية المعنية، لأصحاب المصلحة الرئيسيين. إن شيلي مدافع قوي عن استقلالية الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، بما في ذلك حين يتعلق الأمر بوضع أساليب عملها. بالمثل، فإن للجمعية العامة اختصاصاتها وأساليب عملها الخاصة، وهي مهمة لأجل ضمان توفير الأموال الملائمة، حتى تقوم تلك الهيئات بوظائفها طبقا للولايات الحالية والمستقبلية للدول الأعضاء. لكن ليس بوسعها التدخل في الطريقة التي تعمل بها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وتختلف اختصاصات الجمعية العامة عن اختصاصات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، كما هي اختصاصات الدول الأطراف في مختلف المعاهدات.

تأمل شيلي في أن تنص العملية الحكومية الدولية على مشاركة نشطة للهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. كنا نتمنى لو جرى توضيح ذلك وتضمينه صراحة في القرار، وليس كما هو وارد في الفقرة ٦، التي يُطلب فيها إلى رئيس الجمعية العامة وضع ترتيبات غير رسمية حتى تستفيد العملية الحكومية الدولية من المعارف المتخصصة لتلك المؤسسات.

ستشارك شيلي بنشاط في عملية المشاورات الحكومية الدولية، التي ستبدأ قريبا. ونأمل في أن تؤدي المفاوضات إلى إبرام اتفاق نهائي يحظى بتوافق الآراء، ولأسف لم يكن الحال كذلك فيما يخص هذا القرار. ونأمل أيضا في أن يأخذ

بموجب معاهدات حقوق الإنسان على النحو التالي.

أولاً، تعتبر الدول الأطراف مثل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات صاحبة المسؤولية الأساسية عن الوفاء بالتزامات المعاهدة. وستكون أيضاً المنفذة لنتائج إصلاح الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وبالتالي، يتعين على عملية إصلاح الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان أن تجسّد بالكامل ملكية الدول الأعضاء وتحترم آراء واقتراحات الدول الأطراف.

ثانياً، بالنظر إلى كثرة التحديات التي تواجه الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، مثل ضعف الفعالية وأعباء العمل الزائدة والإفراط في إلقاء الأعباء على الدول الأطراف، فإن الصين تدعم الإصلاحات الضرورية الواجب إدخالها على الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. ويتعين ضمان تلك الإصلاحات أن تمثل تلك الهيئات لمبادئ الموضوعية والإنصاف، وتضطلع بعملها بتوافق صارم مع الولايات القائمة، وتعزز الحوار البناء والتعاون بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، والدول الأطراف وتفاذي تداخل الولايات، وحالات الافتتاح والميل إلى التسييس والانتقائية.

وفي ظل تلك الخلفية، تدعم الصين إدراج الجمعية العامة لعملية إصلاح الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في العملية الحكومية الدولية. ويؤمل إطلاق الرئيس في أقرب وقت ممكن لعملية المفاوضات الحكومية الدولية ذات الصلة، وإجراء مناقشات معمقة بشأن تعزيز العمل الفعلي لنظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وتوطيده، والتوصل إلى أوسع توافق آراء ممكن، ومن ثم وضع الأساس الصلب للتطوير السليم لنظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

ستثير الصين بعض مقترحات الإصلاح المحددة خلال العملية الحكومية الدولية للمفاوضات.

القرار المستقبلي بعين الاعتبار كما يجب، اختصاصات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ونظام حقوق الإنسان بوجه عام.

السيدة رودريغيز بينيدا (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): إن غواتيمالا لمقتنعة بالحاجة إلى تعزيز نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. ونود شكر المفوضة السامية لحقوق الإنسان على الجهود التي بذلتها من أجل مساعدة الدول الأعضاء في هذا المسعى، كجزء من ولايتها.

إننا نعتبر أن هذه العملية هي عملية إصلاح تعزيزي لكن ليس جوهري. وامتنعت غواتيمالا عن التصويت على القرار ٢٥٤/٦٦. بالإضافة إلى دعم العملية التي بدأت في جنيف، وستستمر في نيويورك في شهر نيسان/أبريل، كنا نفضل رؤية المزيد من الوضوح فيما يخص مختلف اختصاصات الجمعية العامة، واختصاصات الدول الأطراف في كل معاهدة حقوق إنسان على حدة.

إن غواتيمالا مقتنعة بأهمية تحقيق أوسع مشاركة ممكنة للأطراف المعنية وإسهامها القيم. لكننا نقر بالطابع الحكومي الدولي للعملية فيما يخص اتخاذ القرار، الذي سوف يؤدي بنا إلى تعزيز الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، التي صممناها جميعاً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

ونستمع الآن إلى البيانات العامة.

السيدة لي جياومي (الصين) (تكلمت بالصينية): دعمت الصين اعتماد القرار ٢٥٤/٦٦، المعنون "العملية الحكومية الدولية التابعة للجمعية العامة والمعنية بتعزيز وترسيخ فعالية عمل نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان". وتود الصين التأكيد على وجهات نظرها المتعلقة بإصلاح الهيئات المنشأة

جهودنا الذاتية كدول في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية داخل بلداننا.

أخيراً، لا تزال إندونيسيا ملتزمة التزاماً قوياً بتبنيها على جميع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان أو انضمامها إليها باعتباره أولوية مستمرة بالنسبة للحكومة. ولهذا السبب، ستواصل إندونيسيا تقديم الدعم البناء لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز نظام هيئات المعاهدات.

السيدة بيلسكايا (بيلاروس) (تكلمت بالروسية):
اشتركت بيلاروس في تقديم القرار ٢٥٤/٦٦، وتقدر عالياً مبادرة الاتحاد الروسي لتعزيز نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان. تأتي هذه المبادرة في وقت مناسب وهام. إن ترسيخ نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وتعزيز أنشطته عنصر أساسي من عناصر الإصلاح الشامل للأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن أحد العوامل الهامة لمعالجة هذه المسألة بنجاح وفعالية هو المشاركة الفعالة من جانب الدول الأعضاء في تحديد سبل تعزيز منظومة حقوق الإنسان.

ويسر وفدي أن يلاحظ أن القرار سوف يبدأ عملية حكومية دولية للمشاورات على أساس مفتوح شامل وجامع. ستتيج العملية إيلاء الاعتبار الكامل لاهتمامات وآراء جميع الدول. إن صيغة المشاورات والمفاوضات المحددة في القرار سوف تضمن نجاحها، عن طريق كفالة إيلاء الاعتبار لآراء جميع الدول. إن التوازن الذي حققه القرار سيتيج أيضاً النظر في إسهامات جميع الشركاء في العملية، ومنهم المشاركون في العملية التي تجري برعاية مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في جنيف.

إن بلدي على يقين من أن الجمعية العامة، نتيجة للمفاوضات البناءة والشفافة، سوف تتوصل إلى اتفاق بشأن القرارات الرامية إلى المعالجة الفعالة للقضايا الأساسية التي ينطوي عليها تعزيز صيغ ومنهجيات أجهزة التفاوض على

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب إندونيسيا عن تقديرها لرئيس الجمعية العامة لعقد هذا الاجتماع لاتخاذ القرار ٢٥٤/٦٦، المعنون "العملية الحكومية الدولية التابعة للجمعية العامة والمعنية بتعزيز وترسيخ فعالية عمل نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان". وأود أن أثنى بصفة خاصة على جهود التيسير الفعالة التي قام بها وفد الاتحاد الروسي، الذي أجرى العديد من المشاورات غير الرسمية وشتى المفاوضات الذين شاركوا في صياغة النص.

أصبحت إندونيسيا من مقدمي مشروع القرار على أساس جدارة الموضوع قيد النظر، كما هو مبين في الوثيقة A/66/344، المعنونة "التدابير الرامية إلى زيادة تحسين فعالية نظام هيئات المعاهدات وتنسيقه وإصلاحه"، التي يحيل بها الأمين العام مقترحاته المتعلقة بهيئات معاهدات حقوق الإنسان بشأن تحسين فعاليتها وتحديد أوجه القصور في أساليب عملها، مع مراعاة القيود المتعلقة بالميزانية، والأعباء الخاصة على عاتق كل هيئة من الهيئات المنشأة بمعاهدات.

ويسرني بصفة خاصة أن التقرير يشير أيضاً إلى العملية الجارية لتعزيز هيئات المعاهدات بقيادة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التي أجرت مؤخراً مشاورات في جنيف في ٧ و ٨ شباط/فبراير، ركزت، في جملة أمور، على تدعيم الموظفين وتعزيز القدرات المالية، وكذلك إعداد التقارير وعملية الحوار بين الدول الأعضاء والهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وأنا على ثقة بأن المشاورات المقرر أن تجريها المفوضة السامية في نيويورك في ٢ و ٣ نيسان/أبريل، سوف تعزز جهودنا في ذلك السبيل.

إن مهمتنا كدول هي الاضطلاع بعملية حكومية دولية لتعزيز هيئات المعاهدات على أساس نهج لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل تعزيز وترسيخ فعالية عمل نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان. إن هذا، بدوره، سيعمل ويعزز

للعضوية والتمثيل العالميين للجمعية العامة، فلا مجال للشك في أنها أفضل منتدى ممكن للاضطلاع بعملية حكومية دولية للمفاوضات تهدف إلى تعزيز وترسيخ فعالية عمل نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

”ويتطلع مكثي إلى الاضطلاع بالمهام الموكلة إليه بموجب القرار. وأعتقد أن التنفيذ العملي للقرار سيكون بمثابة إسهام هام في ترسيخ تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.“

(تكلم بالفرنسية)

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٤ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

معاهدات حقوق الإنسان. نحن ندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في عملية التفاوض، التي تهدف إلى الإسهام حقا في تعزيز نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت.

سأدلي الآن ببعض التعليقات باسم الرئاسة.

”اتخذت الجمعية العامة صباح اليوم القرار ٢٥٤/٦٦، المعنون ’العملية الحكومية الدولية التابعة للجمعية العامة والمعنية بتعزيز وترسيخ فعالية عمل نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان‘.

(تكلم بالانكليزية)

”ووفقا للمادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة، فإن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. كان هذا من بين الأهداف الرئيسية للدول الأعضاء وجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة طوال تاريخها.

”علينا أيضا أن نعترف بالمساهمة القيمة التي يقدمها في هذا الصدد نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان. صحيح أن أداء نظام الهيئات المنشأة بمعاهدات هو أحد قصص النجاح التي حققتها الأمم المتحدة، غير أن النظام بحاجة إلى التعزيز. إن المناقشات بشأن كيفية تعزيز هيئات المعاهدات تجري منذ فترة، بما في ذلك في إطار عملية التفكير التي بدأها المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

”لذلك، آن الأوان لإعطاء زمام المبادرة في هذا الشأن إلى الدول الأعضاء والجمعية العامة. ونظرا